

Distr. General
16 December 2005

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى
البيئي الوزاري العالمي
دبي، ٧ - ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*
أسلوب الإدارة البيئية الدولية

أسلوب الإدارة البيئية الدولية

ضميمة

تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات

تقرير المدير التنفيذي

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات عن التدابير المتخذة من أجل التنفيذ الكامل لخطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، على النحو المطلوب في الفقرة ٦ من المقرر ١١/٢٣ المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥. كما يحتوي على اقتراح تفصيلي بشأن مواصلة تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية وفقا للعملية التشاورية الموجزة في الوثيقة المشار إليها في الفقرة ٣٣ من المقرر ٣/٢٣ المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

.UNEP/GCSS.IX/1 *

230106

K0584590

لدواعي الاقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل باصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

المحتويات

٣.....	مقدمة
٤.....	أولاً - خلفية
٤.....	ألف - السياق
٥.....	باء - موجز لخطة بالي الاستراتيجية
٦.....	ثانياً - الخطوات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٥ للتنفيذ الفوري لخطة بالي الاستراتيجية بعد اعتمادها
٦.....	ألف - مقدمة
٧.....	باء - نماذج من أنشطة بناء القدرات والدعم التكنولوجي المعززين في عام ٢٠٠٥
٩.....	جيم - نماذج من الأنشطة المتصلة بخطة بالي الاستراتيجية المصطلح بها نتيجة لمذكرة التفاهم الموقعة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٠ ..	ثالثاً - دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية في الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧
١٠.....	ألف - نظرة عامة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن بناء القدرات والدعم التكنولوجي في الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧
١١.....	باء - نظرة مركزة على تقييمات الحاجات القطرية الدافع وتحديد الأولويات
١٣.....	جيم - تبسيط وتركيز أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ذاته في مجال بناء القدرات والدعم التكنولوجي على الصعيد القطري
١٦.....	دال - أنشطة إضافية
١٩.....	هاء - آليات التعاون والتنسيق للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧
٢٧.....	رابعاً - استراتيجية تعبئة الموارد في الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧
٢٧.....	ألف - مساهمات الحكومات بما في ذلك المساهمات الإضافية المخصصة الغرض
٢٨.....	باء - التعاون مع مرفق البيئة العالمية
٢٨.....	جيم - الاستخدام المنسق لأموال برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية
٢٨.....	دال - تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك مصادر التمويل المبتكرة
٢٩.....	خامساً - ملاحظات ختامية
٢٩.....	ألف - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧: فترة انتقالية
٣٠.....	باء - ما بعد الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧

مقدمة

١ - اعتمد مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الثالثة والعشرين، المعقودة في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات بموجب مقرره ١١/٢٣^(١). وقد طلب المقرر إلى المدير التنفيذي:

(أ) أن يولي أولوية عالية إلى التنفيذ الفعال والفوري لخطة بالي الاستراتيجية؛

(ب) أن يضطلع، على وجه الأولوية، بالخطوات الضرورية بشأن آليات التنسيق على النحو المنصوص عليه في القسم خامسا من خطة بالي الاستراتيجية؛

(ج) أن يضع استراتيجية لتعبئة الموارد وأن ينسق مع وكالات التمويل الأخرى، عندما يتطلب الأمر، لكفالة التنفيذ الفوري والمستدام لخطة بالي الاستراتيجية؛

(د) أن يقدم إليه تقريراً عن التدابير المتخذة من أجل التنفيذ الكامل لخطة بالي الاستراتيجية في دورته التاسعة في عام ٢٠٠٦، وعن مواصلة تنفيذها في دورته الرابعة والعشرين في عام ٢٠٠٧.

٢ - وعلاوة على ذلك، طلب المجلس/المنتدى إلى المدير التنفيذي، في معرض إقرار ميزانية وبرنامج عمل اليونيب لفترة السنتين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧. بموجب المقرر ٣/٢٣، أن يضطلع بالعمل المنصوص عليه في خطة الطريق المقترحة هذه لتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية، وفقاً لعملية المشاورات الموجزة في الوثائق ذات الصلة، وأن يقدم تقريراً يحتوي على اقتراح تفصيلي بشأن مواصلة تنفيذها، إلى مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية التاسعة، والذي ينبغي أن يتضمن تقييماً لتوافر الموارد التقنية والمالية اللازمة، علاوة على دلالات تلك الخطة بالنسبة لبرنامج عمل وميزانية اليونيب.

٣ - أعد التقرير الحالي استجابة لمنطوق هذين المقررين؛ ويعتبر تقريراً مرحلياً أولياً، يطرح الكيفية التي يهدف بها اليونيب إلى الشروع في تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في حدود الموارد المتاحة وفي إطار برنامج العمل المعتمد للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. كما يوفر توجيهها استراتيجياً لوضع نماذج تشغيلية تفصيلية لتنفيذ الخطة بعد عام ٢٠٠٧. ومن ثم فإن هذا التقرير الأول لا يوفر بعد المخطط التفصيلي النهائي لجميع الأوجه التشغيلية المطلوبة لقيام اليونيب بالتنفيذ الكامل للخطة. ولم يتم تحديد الأهداف ومؤشرات الأداء، وقيود الموارد، وغير ذلك من الحاجات والفرص في التقرير بعد. وسيتم وضعها أثناء فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بعد مشاورات مستفيضة مع جميع الشركاء الوثيقي الصلة على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية.

(١) للاطلاع على معلومات أساسية، يرجى الرجوع إلى إعلان مالو الوزاري لسنة ٢٠٠٠؛ والمقرر ٢١/٢١ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١ الذي أنشأ فريق خبراء رفيع المستوى بشأن أسلوب الإدارة البيئية الدولية؛ والمقرر د.١ - ١/٧ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ بشأن أسلوب الإدارة البيئية الدولية؛ والمقرر د.١ - ١/٨ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ الذي أنشأ فريق عمل رفيع المستوى مفتوح العضوية له ولاية إعداد خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات.

٤ - تهدف خطة بالي الاستراتيجية إلى تنفيذ أكثر تلاحماً وتنسيقاً وفعالية لبناء القدرات البيئية والدعم التكنولوجي على كافة الصعد وبواسطة كافة الفعاليات، بما في ذلك اليونيب، استجابة للأولويات والحاجات القطرية الحسنة التحديد. والخطة تكمل وتعزز مجالات نشاط اليونيب الأكثر تقليدية، مثل التقييم، والسياسة والقانون البيئيين، وبناء المؤسسات البيئية، والنهوض بنظم الإنتاج الأنظف. وتعمل الخطة على تركيز ما يقوم به اليونيب في الوقت الراهن من الدعم التكنولوجي وبناء القدرات تمشياً مع الأنشطة المنفذة للأولويات والحاجات القطرية الحسنة التحديد.

٥ - ويعتبر تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية مسعى طويل الأجل. ويتطلب تجهيز اليونيب وشركائه لتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية بالكامل نهجاً تزايدياً ومنظماً واستراتيجياً. ويفتقد اليونيب في الوقت الراهن إلى القدرة والموارد المالية والنماذج التشغيلية الضرورية لتيسير التنفيذ الكامل لتقديم الدعم التكنولوجي وبناء القدرات إلى جميع البلدان بشكل متلاحم ومنسق، في الوقت الذي يفى فيه أيضاً بمسؤولياته التقليدية في الميادين المعيارية وغيرها. وثمة حاجة إلى نهج متدرج. ويُستهدف بالأنشطة المقترحة للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ في الفصل الرابع من الورقة الحالية الاستفادة التدريجية والمنظمة من قدرة اليونيب على تنفيذ الخطة، في حدود الموارد المتاحة.

٦ - وسيتم تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في إطار برنامج العمل المعتمد وكجزء لا يتجزأ منه. وستعمل الخطة على استكمال الأنشطة البرنامجية الأخرى ذات الطابع المعياري والحفاز، وتدعيمها. وسيولي التأكيد بشكل رئيسي على تحسين التعاون مع جميع أصحاب المصلحة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ويشمل ذلك الوكالات المتعددة الأطراف، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الوطنيين، ومجتمع المانحين. وسيولي التركيز بشكل رئيسي على وضع آليات تشغيلية، بما في ذلك ما يتم من خلال تقييم الحاجات القطرية، لتيسير قيام من يعينهم الأمر بالتنفيذ المتسق للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، استجابة للأولويات القطرية الحسنة التحديد.

أولاً - خلفية

ألف - السياق

٧ - تعتبر خطة بالي الاستراتيجية واحدة من النتائج الرئيسية لعملية أسلوب الإدارة الدولية الرامية إلى تدعيم قدرة العالم، على جميع المستويات، على التعامل بشكل أكثر فعالية مع نطاق عريض من التهديدات البيئية.

٨ - وأكد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" على الحاجة إلى استكشاف إمكانيات إقامة هيكل أكثر تكاملاً لوضع المعايير البيئية، والمناقشات العلمية، ورصد الامتثال للمعاهدات، والاستفادة من المؤسسات القائمة، مثل اليونيب، علاوة على الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والوكالات المتخصصة. وأكد كذلك على أنه ينبغي للأنشطة البيئية المضطلع بها على الصعيد القطري أن تنتفع من التضافر، بشأن كل من الأوجه المعيارية والتشغيلية، بين وكالات الأمم المتحدة فتستفيد على أمثل وجه من ميزات المقارنة في تحقيق نهج متكامل للتنمية المستدامة.

٩ - وتتجلى أهداف خطة بالي الاستراتيجية وطموحاتها في وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥. إذ تبرز الوثيقة تصميم الأمم المتحدة على تحقيق الأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة ومؤتمرات قممها، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢.

١٠ - وتنص الوثيقة على ما يلي: "إذ نقر بضرورة توافر أنشطة بيئية أكثر كفاءة في منظومة الأمم المتحدة، مع تعزيز التنسيق، وإسداء مزيد من المشورة والتوجيهات في مجال السياسات، وتعزيز مستوى المعارف العلمية، والتقييم والتعاون، والامتثال الأفضل لأحكام المعاهدات، مع احترام الاستقلالية القانونية لكل معاهدة، ووجود هيكل أكثر تكاملاً للأنشطة البيئية ضمن إطار التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً على الصعيد التنفيذي، وبوسائل منها بناء القدرات، نوافق على استكشاف إمكانية وجود هيكل مؤسسي أكثر اتساقاً لتلبية هذه الاحتياجات، بما في ذلك وجود هيكل أكثر تكاملاً، انطلاقاً من جهود المؤسسات القائمة والصكوك الدولية المتفق عليها، وكذلك الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات، والوكالات المتخصصة."

باء - موجز لخطة بالي الاستراتيجية

١١ - توفر خطة بالي الاستراتيجية إطاراً شاملاً لتدعيم قدرة الحكومات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على تنفيذ الأهداف البرنامجية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي والمنتديات الدولية الوثيقة الصلة الأخرى.

١٢ - وتشمل الخطة أطراً لتدعيم القدرات على وضع سياسات إنمائية دولية مترابطة تمثل للاتفاقات الدولية وللالتزامات المقطوعة على الصعيد الوطني، وتحقيق إعلان الألفية وخطة جوهانسبرج للتنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

١٣ - وتؤكد خطة بالي الاستراتيجية على مبادئ الشفافية، والخضوع للمساءلة، وتضمين نوع الجنس في صلب الاهتمامات، والتعاون مع أصحاب المصلحة الوثيقي الصلة، ونشر أفضل الممارسات.

١٤ - تعتبر التبعية الوطنية عنصراً رئيسياً، مع المساعدة المصممة لتناسب الاحتياجات ذات الدوافع القطرية، وتجنب الازدواجية في الجهود والأنشطة القائمة. وسيهتدي ذلك بتقييمات الحاجات والأولويات التي تضعها البلدان، وسياسات الحكومات وخططها الوثيقة الصلة، والتقييمات الذاتية للقدرات الوطنية التي تعد في إطار مرفق البيئة العالمية، واستعراضات الأداء التي تقوم بها المنتديات الإقليمية. وسيستكمل هذا كله بواسطة مدخلات من جماعات وثيقة الصلة مثل المجتمع المدني والمؤسسات القائمة على المعارف والقطاع الخاص.

١٥ - ينبغي أن يعكس تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية الميزة النسبية لليونيب ويعززها، مع الأخذ في الاعتبار الواجب بأدوار ومسؤوليات وأنشطة بقية منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة والمجتمع الدولي والقطاع الخاص، واستكمالها.

١٦ - وتتكرر الإشارة في كافة أجزاء خطة بالي الاستراتيجية إلى الحاجة إلى تنسيق مدعم مع المؤسسات والمبادرات القائمة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والجهات المانحة الثنائية والهيئات المالية الدولية، وذلك في أقل القليل من أجل النهوض بالتكنولوجيات السليمة بيئياً وتيسيرها وتمويلها.

١٧ - وتدعو خطة بالي الاستراتيجية، على وجه الخصوص، إلى وضع خطة استراتيجية لتنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة مؤخراً بين اليونيب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما تطلب إلى اليونيب أن يدعم قدرته العلمية والتقنية.

١٨ - وينبغي أن تقع المسؤولية العامة عن تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية داخل اليونيب على عاتق المدير التنفيذي لليونيب، الذي ينبغي له أن ينشئ حلقة اتصال داخل مقر اليونيب لتيسير التنسيق الداخلي. وتُبرز خطة بالي الاستراتيجية الحاجة إلى قاعدة بيانات شاملة مشفوعة بإشارات وصلات مع وكالات الأمم المتحدة الوثيقة الصلة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

١٩ - وتنص الخطة على أن يقوم مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي باستعراض تنفيذها وتزويدها بتوجيهات السياسات وتخصيص الموارد اللازمة لها. وينبغي أن تُقدّم إلى المجلس/المنتدى تقارير تحتوي على استيفاءات بشأن الأولويات الوطنية والإقليمية وبشأن الردود على طلبات الحصول على المساعدة.

ثانياً - الخطوات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٥ للتنفيذ الفوري لخطة بالي الاستراتيجية بعد اعتمادها

ألف - مقدمة

٢٠ - بناء القدرات والدعم التكنولوجي ليسا بالأمر الجديد على اليونيب. فمنذ إنشائه واليونيب يقوم هو وشركاؤه، وفي حدود الموارد المتاحة، بتقديم المساعدة إلى البلدان والأقاليم من أجل تنمية قدراتها البيئية، وتنفيذها وتدعيمها. وفي فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، استمر اليونيب وشركاؤه، مثل مرفق البيئة العالمية، بالاضطلاع بأنشطة بناء القدرات والدعم التكنولوجي بما يتماشى مع برنامج العمل المعتمد.

٢١ - واضطلع اليونيب في الربع الأخير من عام ٢٠٠٤، توقعاً منه للتوصيات الناشئة عن خطة بالي الاستراتيجية، باستعراض أولي لتقدير نتائجه في مجال بناء القدرات والدعم التكنولوجي. وقد قام المدير التنفيذي منذ اعتماد خطة بالي الاستراتيجية بما يلي:

(أ) تدعيم وتعزيز تنفيذ بناء القدرات ونقل التكنولوجيا في سياق تنفيذ برنامج العمل للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (ترد أمثلة لذلك أدناه)؛

(ب) الاضطلاع، من خلال المكاتب الإقليمية لليونيب، بمجرد أولي للحاجات والأولويات الإقليمية والوطنية بشأن بناء القدرات والدعم التكنولوجي في مجال البيئة، وتحليلها. ويبين هذا الجرد، من جملة أمور، أن ثمة حاجة إلى نهج أكثر انتظاماً واستهدافاً وشمولاً إزاء تقييمات الحاجات، يبني على

الكثير من عمليات تقييم الحاجات القائمة بالفعل على الصعيد الوطنية والإقليمية (أنظر أيضاً الجزء باء من الفصل الثالث أدناه)؛

(ج) مواصلة تدعيم التعاون بين الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية، لكفالة أن تكون المكاتب الإقليمية مهيأة بشكل أفضل لتوجيه التنفيذ الإقليمي ودون الإقليمي لخطّة بالي الاستراتيجية؛

(د) الاضطلاع بتحليل متعمق لأنشطة بناء القدرات والدعم التكنولوجي القائمة والمعتمدة في إطار برنامج عمل فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (أنظر الوثيقة الإعلامية UNEP/GCSS.IX/INF/13)، لربط تنفيذ برنامج العمل المعتمد بمتطلبات خطّة بالي الاستراتيجية (أنظر أيضاً الجزء جيم من الفصل الثالث أدناه)؛

(هـ) تدعيم تعاونه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على النحو المبين في القسم جيم من هذا الفصل؛

(و) تكليف شعبة تنفيذ السياسات البيئية بالعمل كحلقة الوصل داخل اليونيب بشأن بناء القدرات، وشعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد كحلقة الوصل للدعم التكنولوجي. ويجري إنشاء قاعدة بيانات لخطّة بالي الاستراتيجية (أنظر الفقرة ٩٣ أدناه) للمساعدة في التنفيذ المنسق من جانب اليونيب لبناء القدرات والدعم التكنولوجي على الصعيد الوطنية والإقليمية وفقاً للحاجات ذات الأولوية؛

(ز) الاضطلاع باستعراض للنماذج التشغيلية الخاصة باليونيب من أجل القيام، من جملة أمور، بتيسير تنفيذ خطّة بالي الاستراتيجية، علاوة على القيام باستعراض لإجراءات وضع المشاريع وإقرارها وتنفيذها السارية في كل من اليونيب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحديد المجالات المحتملة لزيادة الكفاءة.

باء - نماذج من أنشطة بناء القدرات والدعم التكنولوجي المعزز في عام ٢٠٠٥

٢٢ - تشمل نماذج أنشطة بناء القدرات والدعم التكنولوجي المعززة التي قام بها اليونيب في عام ٢٠٠٥ ما يلي:

(أ) قام مكتب تنسيق البرنامج العالمي للعمل في اليونيب، بناء على طلب البلدان، بعملية توسيع كبيرة لنطاق دوراته التدريبية بشأن معالجة المياه المستعملة على مستوى البلديات. كما واصل المكتب مساعدته للبلدان في وضع وتنفيذ برامج عمل وطنية في حدود الأطر الإنمائية الوثيقة الصلة، بما في ذلك ما يتم من خلال النهوض بالتكنولوجيات المنخفضة التكلفة والتمويل المستدام مع التركيز على تعبئة الموارد المحلية؛

(ب) تم القيام بأنشطة لبناء القدرات في البلدان الخارجة من نزاعات. ففي العراق، تم تدريب أكثر من ٣٠٠ موظف حكومي مؤخراً في مجالات تتراوح من تقييم التأثير البيئي والمواقع الملوثة إلى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والتنوع البيولوجي والاستشعار عن بعد؛

(ج) يضطلع المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية التابع لليونيب بمشروع لبناء القدرات والدعم التكنولوجي في فييت نام بشأن زيادة الموارد، يستند إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً. ويقدم المشروع استعراضاً بيانياً للتكنولوجيات السليمة بيئياً في مجالات من قبيل جمع مياه الأمطار، ومعالجة المياه المستعملة، وإعادة استخدام وإنتاج السماد الخليط من نفايات السكر. ومن شأن الدروس المستفادة أن تساعد على تكرار المشاريع المتماثلة والارتقاء بها؛

(د) تم تدعيم أنشطة اليونيب لبناء القدرات والدعم التكنولوجي في البيئات الحضرية بوسائل من بينها، من جملة أمور، استضافة أمانة شراكة الوقود النظيف والمركبات النظيفة، ودعم البلدان والمنظمات غير الحكومية في أفريقيا جنوب الصحراء لوضع أنشطة لتقليل تلوث الهواء، ومن خلال التخلص التدريجي من البترول المحتوي على رصاص؛

(هـ) قام اليونيب، تدعيماً للقدرات الوطنية على رصد التغير البيئي وتعزيز القاعدة العلمية لصنع القرارات، بتقديم ١٧٠٠٠٠ مجموعة بيانات ساتلية من سلسلة لاندسات إلى ١٦٨ بلداً. ويجري توفير بناء القدرات من خلال حلقات عمل عن تفسير البيانات الساتلية واستعمالها، والاستشعار عن بعد، ومعلومات الإدارة، في أفريقيا وأقاليم أخرى؛

(و) تمت زيادة تعزيز الدعم الذي يقدمه اليونيب إلى البلدان في مجال بناء القدرات بواسطة نقل خمسة موظفين من مرفق البيئة العالمية إلى المكاتب الإقليمية لليونيب وبلدان مختارة، مع استضافة مكتبين قطريين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاثنتين منهما. كما استهل مرفق البيئة العالمية مشاريع على المستوى القطري عن تمويل عمليات الصون؛

(ز) وفي الإقليم الآسيوي، قامت المكاتب الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ بمساعدة البلدان على وضع تقارير عن حالة البيئة. ويجري في الوقت الحالي وضع مبادرة للإسكان الإيكولوجي واستراتيجية للتعليم من أجل البلدان الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا؛

(ح) وفي البلقان وبلدان أوروبا الشرقية، وجهت الجهود التي يبذلها المكتب الإقليمي لأوروبا، من جملة أمور، إلى استحداث خدمات استشارية ودعم تكنولوجي تعالج المشاكل البيئية التي تخلق مخاطر أمنية مثل التعدين، وأرصدة مبيدات الآفات العتيقة، والمياه العابرة للحدود؛

(ط) دعم المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، من خلال سلسلة من حلقات العمل، أنشطة من قبيل بناء القدرة المعرفية لبلدان الأنديز بشأن تغير المناخ، وإدارة موارد المياه، والنفوذ إليها وتقاسم منافعها؛

(ي) اشتملت المساعدات المقدمة إلى بلدان غرب آسيا على وضع اتفاقات إقليمية، وبرامج عمل واستراتيجيات في مجالات تتراوح من إدارة المواد الكيميائية والمياه المستعملة إلى إدارة الأراضي والتنوع البيولوجي.

جيم - نماذج من الأنشطة المتصلة بخطة بالي الاستراتيجية المضطلع بها نتيجة لمذكرة التفاهم الموقعة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٣ - تشمل نماذج الأنشطة المتصلة بخطة بالي الاستراتيجية المضطلع بها نتيجة لمذكرة التفاهم الموقعة بين اليونيب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما يلي:

(أ) التعاون بشأن مشاريع مرفق البيئة العالمية التي يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنسيقها من أجل منطقة بحر قزوين، وحوض نهر الدانوب - تيزا، والجزء المتعلق بحماية التنوع البيولوجي لإقليم اتفاقية كارباثيا؛

(ب) القيام مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ تقييم موجه للحاجات في إطار خطة بالي الاستراتيجية في ست بلدان تجريبية أفريقية (بوركينافاسو وغامبيا وكينيا وليسوتو ورواندا وتونس)؛

(ج) وضع وتنفيذ المرحلة الثالثة من برنامج حوض نهر نيروبي في كينيا؛

(د) التشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل وضع مشاريع مخصصة في آسيا والمحيط الهادئ، وبالتحديد في بوتان وكمبوديا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وقيرغيزستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ومنغوليا وميانمار ونيبال وطاجيكستان وفيت نام، وفي بلدان المحيط الهادئ من خلال برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ؛

(هـ) التعاون مع مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين والأردن والجمهورية العربية السورية واليمن بشأن مشاريع تجريبية متصلة بالتصحر وتردي الأراضي؛

(و) التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن نشر المعارف المولدة من خلال أنشطة الشبكة العالمية للطاقة من أجل التنمية المستدامة، وتطبيقها في حالات رسم السياسات في البلدان النامية؛

(ز) تنفيذ مشاريع تقييم وتخطيط متكاملة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كينيا تتصل بمسودة سياسة الطاقة الوطنية، وفي لبنان تتصل بقطاع زيت الزيتون؛

(ح) التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مبادرة الفقر والبيئة التي تعالج الحاجة إلى إدماج الاستدامة البيئية في عمليات التنمية الوطنية، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر (كينيا ومالي وموريتانيا وموزامبيق ورواندا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة). ويشمل ذلك مشاريع مشتركة في كينيا ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة؛

(ط) التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ الهدف الإنمائي للألفية رقم ٧ وغيره من الأهداف حيثما تستطيع الاستدامة البيئية أن تقدم مساهمة لها شأنها في إنجاز الأهداف.

ثالثاً - دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية في الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧

ألف - نظرة عامة عن دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن بناء القدرات والدعم التكنولوجي في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

٢٤ - يعتبر دعم تقييم الحاجات القطرية الدافع والتنفيذ المركز لبرنامج العمل المعتمد للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، في حدود الأطر الإقليمية حيثما يكون ذلك وثيق الصلة، في جوهر الدعم الذي يقدمه المدير التنفيذي لتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية. وسيهتدي التنفيذ بالتوجيهات الاستراتيجية المرسومة في الجزئين باء وجيم من هذا الفصل. وعلاوة على ذلك، سيتم تدعيم مجموعة من البرامج الجاري العمل فيها في الوقت الراهن لاختبار مسارات جديدة لتعزيز ما يقدمه اليونيب من مساهمة في تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية؛ وترد أمثلة من ذلك في القسم دال أدناه. وخلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ستمثل واحدة من السبل الرئيسية المستخدمة لتفعيل الخطة فيما يتم من خلال بناء شراكات أقوى وفعالة وتحقيق تنسيق وتعاون محسنين مع جميع الشركاء، على النحو المفصل في القسم هاء أدناه. واستراتيجية تعبئة الموارد الأولية من أجل خطة بالي الاستراتيجية مقترحة في الفصل الخامس من التقرير الحالي.

٢٥ - ستنفذ جهود اليونيب للشروع في تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية في فترة السنتين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ على كل من الصعيد الوطني - وهو الأهم - والصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي حيث يملك اليونيب مواطن قوة على وجه الخصوص. وسيحظى إقامة التوازن الصحيح بين التنفيذ الوطني والإقليمي أو دون الإقليمي بأهمية خاصة في ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ لكفالة أقصى تأثير للموارد المحدودة المتاحة.

٢٦ - ويمكن تلخيص الدعم الذي يقدمه اليونيب لتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية، في حدود الإطار العام لبرنامج العمل المعتمد للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، على أنه تلبية للحاجات الأربع التالية:

- (أ) مساعدة عمليات تقييم الحاجات القطرية الدافع وتحديد الأولويات (أنظر الجزء باء من الفصل الحالي)، في سياق إقليمي أو دون إقليمي بحسب ما يتطلبه الأمر؛
- (ب) التنفيذ المركز لبرنامج العمل المعتمد للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، على هدى التوجيهات الاستراتيجية الموجزة في القسم جيم؛
- (ج) تدعيم مجموعة مختارة من الأنشطة القائمة لاستكشاف مسارات جديدة لتعزيز تقديم مساهمة اليونيب في تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية (أنظر القسم دال)؛
- (د) التعاون والتنسيق المحسن مع شركاء خطة بالي الاستراتيجية (أنظر القسم هاء).

باء - نظرة مركزة على تقييمات الحاجات القطرية الدافع وتحديد الأولويات

٢٧ - سيتمثل أحد الأهداف الجامعة في وضع تقييمات الحاجات في توفير منطلق متجانس لجميع الفعاليات الوثيقة الصلة من أجل أنشطة بناء القدرات والدعم التكنولوجي الدولية استجابة للأولويات المعتمدة فيما بين حكومات بأكملها، حيثما يتطلب الأمر، في إطار ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

٢٨ - سيهدف المدير التنفيذي إلى مساعدة البلدان، بناء على طلبها، في معالجة حاجاتها من بناء القدرات والدعم التكنولوجي بطريقة منسقة ومتجانسة. وسيقوم اليونيب بمساعدة البلدان، بناء على طلبها، في تحويل حاجاتها القطاعية إلى مجموعة من الأولويات والخطط الاستراتيجية توفر منطلقاً لاستجابة دولية شاملة ومنسقة.

٢٩ - وستعمل تقييمات الحاجات في فترة السنتين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ على ما يلي، من جملة أمور:

(أ) كفالة التبعية الوطنية للبلدان المستفيدة والاستجابة لحاجاتها وأولوياتها، وسيهتدي المدير التنفيذي في ذلك بالطلبات المقدمة من وزراء البيئة بالتشاور مع الوزارات الأخرى الوثيقة الصلة. وسيولى الاعتبار الواجب إلى تقييمات الحاجات القطاعية وغيرها من الحاجات التي يضطلع بها جميع أصحاب المصلحة^(٢). وسيتم النهوض بانخراط جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. وسيدعم اليونيب فقط البلدان لدى اضطلاعها بجمع البيانات والمعلومات الأولية وتقييمات الحاجات الجديدة، عندما يكون ذلك ملائماً، وتقييمات الحاجات القطاعية التي تُبنى عليها تقييمات متكاملة وشاملة للحاجات غير متاحة؛

(ب) البناء على تقييمات الحاجة القائمة واستجابات وكالات الأمم المتحدة الأخرى وذلك، من جملة أمور، في إطار ورقات استراتيجية الحد من الفقر، والأهداف الإنمائية للألفية، وتقييمات الأمم المتحدة القطرية المشتركة، والتقييمات الذاتية للقدرات الوطنية الخاصة بمرفق البيئة العالمية، وفي سياق تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وسيكون تقييم الكيفية التي تستجيب بها الأنشطة والبرامج الجاري العمل فيها في الوقت الراهن للحاجات المعرب عنها جزءاً لا يتجزأ من تقييمات الحاجات؛

(ج) أخذ المقاصد الإنمائية للبلدان المستفيدة في الاعتبار، بحسب وثيقة صلتهما، بما في ذلك ما تقوم به من جهود لتنفيذ الأهداف والغايات المصاحبة لإعلان الألفية، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وغيرها من الأهداف والمقاصد المتفق عليها دولياً. وسيتم فرز فرادى الطلبات للحصول على دعم فيما يتعلق بصلتها الوثيقة بهذه الأولويات الوطنية المحددة، بما في ذلك صلتهما الوثيقة بالحد من الفقر والأولويات البيئية على صعيد الأقاليم.

٣٠ - وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم المدير التنفيذي، بالتشاور مع الدول الأعضاء والشركاء، بالاضطلاع بصفة دورية بتقييمات للحاجات المخصصة ببرامج والحاجات القطاعية. وستوفر تلك

(٢) من أمثلة ذلك تقييمات الحاجات من بناء القدرات المضطلع بها في سياق فرقة العمل المشتركة بين اليونيب والأونكتاد لبناء القدرات بشأن التجارة والبيئة والتنمية.

التقييمات، من جملة أمور، أساسا لوضع تدابير دعم، مثل المنهجيات، والمبادئ التوجيهية، والتدريب، والنظم، والشبكات، والمعايير، والمشاريع التجريبية لبناء القدرات والدعم التكنولوجي، ولتوجيه تنفيذ البرامج العالمية والإقليمية التي يضطلع بها اليونيب والشركاء الآخرون.

٣١ - ويتعين عدم تصور الاضطلاع بتقييمات الحاجات على أنه نشاط مقطوع ولكن يجب أن يكون متصلا ومرنا وخاضعا للتحسين. وبداءة، سيتم التركيز على تحديد مجموعة مختارة من الحاجات التي يمكن معالجتها من خلال التعاون المحسن، والتي لها مردود مرتفع على الاستثمار، وتأثير مؤكد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلد معين.

٣٢ - تم استهلال مشروع تجريبي بشأن مساعدة البلدان في وضع الأهداف والقيام بتقييمات متجانسة للحاجات بالتشاور الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ست بلدان في أفريقيا (بوركينافاسو وغامبيا وكينيا وليسوتو ورواندا وتونس). وستبني المشاريع على توصيات من خطط عمل بيئية وطنية قائمة، وعمليات وطنية مثل إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، والتقييمات القطرية المشتركة للأمم المتحدة، علاوة على مبادرات بناء قدرات أخرى على الصعيد القطري، بما في ذلك عمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية المشتركة بين اليونيب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية الهادفة إلى مساعدة البلدان في القيام بتقييم ذاتي لحاجاتها من بناء القدرات، ولا سيما في المجالات المتصلة باتفاقيات ريو الثلاثة، ألا وهي اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا.

٣٣ - ستركز المشاريع التجريبية على وضع خطة استراتيجية وطنية لبناء القدرات والدعم التكنولوجي لتنسيق تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية على الصعيد القطري. وستكون هذه الخطة جزءا من تضمين البيئة في صلب التخطيط الإنمائي الوطني وستوفر مدخلا لاستراتيجيات الحد من الفقر، ومن ثم تبني على أعمال اليونيب القائمة بشأن الفقر والبيئة. وستسفر المشاريع عن وضع اقتراحات بمشاريع محددة تبرز عن الخطط الاستراتيجية الوطنية لبناء القدرات والدعم التكنولوجي، واستراتيجية لجمع الأموال من أجل التنفيذ الفعال للأنشطة المحددة. كما سترسي المشاريع التجريبية الأساس لمعلومات وبيانات ومعارف ملائمة بشأن التكنولوجيات السليمة بيئيا، بما في ذلك ما يجمع منها في سياق التعاون بين بلدان الجنوب.

٣٤ - ستقدم النتائج الأولية لهذه المشاريع التجريبية إلى الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة في دبي في شباط/فبراير ٢٠٠٦. كما سيوفر مواصلة تطوير المشاريع التجريبية في أعقاب اجتماع دبي دروساً أساسية لمواصلة تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية في بلدان أخرى في أفريقيا وكذلك فيما يحتمل في بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال أخرى.

٣٥ - سيسعى اليونيب جاهدا خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بالتشاور التام مع جميع الشركاء وثيقي الصلة، إلى استحداث آليات فعالة من أجل القيام بتقييمات للحاجات تكون فعالة التكاليف وموجهة في حدود الأطر الوطنية (مثلا، ورقات استراتيجية الحد من الفقر) والإقليمية (مثلا، المؤتمر

الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة) والعالمية (مثلا، المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة)، تستند، من جملة أمور، إلى الخبرة المكتسبة في البلدان الأفريقية الستة، واستعراض لمشاركة اليونيب في المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة (أنظر أيضاً الفقرات ٨٠ - ٨٣ أدناه)، واستعراض لتقييم الحاجات القائمة والمنهجيات المستخدمة للاضطلاع به.

٣٦ - من الممكن أن تشمل النتائج المتوقعة من تقييم الحاجات:

(أ) تقييمات مستوفاة بانتظام، وشاملة، ومحددة الأولويات ومتبعة من قبل الحكومات يمكن استخدامها لتوجيه أنشطة بناء القدرات والدعم التكنولوجي التي يقوم بها جميع الشركاء بطريقة فعالة ومنسقة؛

(ب) سبل منتظمة لتحسين إدراج الاعتبار البيئي في التقييمات القطرية المشتركة للأمم المتحدة، وورقات استراتيجية الحد من الفقر وأدوات تخطيط التنمية الأخرى وتنفيذها؛

(ج) تحديد أين تكمن الميزات النسبية لليونيب والشركاء الآخرين، من أجل الاستجابة بطريقة فعالة للحاجات تتبعها الحكومات والتدليل على الكيفية التي يمكن أن يكون اليونيب بها أكثر فعالية في المساهمة في تلبية الحاجات الوطنية الشاملة، وتجنب ازدواجية الجهود، والنهوض بالأنشطة المتأزرة على الصعيد الوطني؛

(د) الاستخدام الأفضل لخبرة اليونيب في التقييم وخبرته المعيارية؛

(هـ) تبسيط أنشطة اليونيب نفسه في مجال بناء القدرات والدعم التكنولوجي وفقا للأولويات القطرية الحسنة التحديد.

جيم - تبسيط وتركيز أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ذاته في مجال بناء القدرات والدعم التكنولوجي على الصعيد القطري

٣٧ - بالنظر إلى تنوع أنشطة بناء القدرات والدعم التكنولوجي التي يضطلع بها اليونيب، وأن تقييمات الحاجات الوطنية المتجانسة ليست متاحة بعد، سيجري زيادة تركيز أنشطة اليونيب وتناولها من زوايا مختلفة، على النحو المفصل أدناه. وسيكون لكل من هذه التوجيهات الاستراتيجية دلالاتها بالنسبة للكيفية التي ستنفذ بها برامج عمل اليونيب المحسنة خلال فترة السنتين.

٣٨ - يمكن الاطلاع على بيان شامل عن مكونات بناء القدرات والدعم التكنولوجي في برنامج العمل المعتمد للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في وثيقة المعلومات UNEP/GCSS.IX/INF/13. وسيشكل تنفيذها على منوال التوجيهات الاستراتيجية الموجزة في القسم باء أنفا جزءا رئيسيا من تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية على أرض الواقع في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٣٩ - وباختصار، سيعتمد المدير التنفيذي خلال فترة السنتين نهجا منتظما ومتزايدا إزاء تكوين قدرة معيارية وعلمية وتقنية من أجل تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية، يستند إلى الحاجات ذات الأولوية المحددة على الصعيد الوطنية والإقليمية. وسيولى التأكيد على تدعيم القضايا المشتركة بين القطاعات، ألا وهي قدرات التقييم والإدارة المتكاملة، والمؤسسات البيئية، والتشريع، والتمويل، والموارد البشرية، والقدرات

التكنولوجية. وستوجه الأنشطة صوب تعزيز الاستدامة البيئية وتضمين الاعتبارات البيئية في جميع العمليات الإنمائية الوثيقة الصلة، سعياً إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٤٠ - ومن باب الإقرار الكامل بأن الجزء المركزي من خطة بالي الاستراتيجية يتمثل في تأكيدها على مبدأ التبعية الوطنية، سيقوم المدير التنفيذي، بدءاً، بتركيز جهوده البرنامجية على مساعدة البلدان في تحديد حاجاتها من خطة بالي الاستراتيجية، ومعالجتها بطريقة كفؤة ومردودة التكاليف، في سياق التعاون البيئي المتعدد الأطراف العالمي والإقليمي والوطني، والتوسط لإقامة تعاون مع البلدان المستفيدة والجهات المانحة، والوكالات الإنمائية، وغير ذلك من أصحاب المصلحة، مثل المجتمع المدني. وستوجه الجهود الأولية التي يضطلع بها اليونيب صوب تحريك عملية التنفيذ في المجالات التي يكون لها فيها ميزة نسبية متميزة وخبرات مؤكدة، وفي المجالات التي يمكن أن تساعد فيها البلدان بقوتها الإقناعية على تدعيم إطارها المؤسسي البيئي، والتشريعات البيئية، والقدرات التكنولوجية، والهياكل المالية، وأن تساعد أيضاً في تضمين البيئة كجزء لا يتجزأ من عملياتها الإنمائية.

٤١ - ومن الأهداف الجامعة العمل على تقريب أعمال اليونيب المعيارية والعلمية والتقنية بشكل أوثق من الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها الكثير من أصحاب المصلحة في ميدان التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وفقاً للأولويات الوطنية.

٤٢ - وسيسعى اليونيب جاهداً من أجل ذلك إلى تحقيق الأهداف المذكورة أدناه.

١ - التنفيذ المتلاحم لما يقوم به اليونيب في مجال بناء القدرات والدعم التكنولوجي على الصعيد الوطني

٤٣ - كثيراً ما يتم الاضطلاع في الوقت الراهن بأنشطة اليونيب في مجال بناء القدرات والدعم التكنولوجي في إطار برامج عالمية أو قطرية مخصوصة بقضايا معينة. وتدعو خطة بالي الاستراتيجية إلى زيادة التكامل بين هذه الأنشطة على الصعيد الوطني. وبناء عليه، سيركز المدير التنفيذي على تقديم حزم متلاحمة وحسنة التنسيق من بناء القدرات والدعم التكنولوجي إلى البلدان المستفيدة، في إطار برنامج العمل المعتمد للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧. وستراوح مثل هذه الحزم ما بين التقييم، من خلال تضمين الحتميات البيئية في صلب التخطيط الإنمائي الطويل الأجل، إلى التقييم الشامل لتأثير هذا الدعم. وسيكون لقاعدة بيانات خطة بالي الاستراتيجية (أنظر أدناه) والدور المنسق للمكاتب الإقليمية دورهما المؤثر في هذا الصدد.

٢ - التركيز على التدابير المعيارية وتدابير الدعم (قضايا مشتركة بين القطاعات)

٤٤ - ستركز الأنشطة البرنامجية على مجالات يملك اليونيب فيها قوة وقدرة مؤكدتين، ولا سيما تطبيق وظائفه المعيارية على الصعيد القطري، وأدوات تقليدية لإدارة البيئية، مثل التقييم، والقانون، وبناء المؤسسات، والتدابير الاقتصادية، والتوعية الجماهيرية. كما سيقدم الدعم إلى البلدان في معالجة الصلات الوثيقة بين أصحاب المصلحة والقطاعات، وعلى سبيل المثال، في ميدان الإنتاج والاستهلاك المستدامين. كما أن من بين العناصر الرئيسية لخطة بالي الاستراتيجية وضع معايير دعم معالجة الحاجات

الوطنية، ودعم الامتثال للاتفاقات الدولية، والمشاركة الفعالة في التعاون الدولي. وسيتواصل تطوير هذه التدابير بالتشاور مع الدول الأعضاء والشركاء.

٣ - تقديم الدعم إلى ورقات استراتيجية الحد من الفقر وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

٤٥ - كما سيقوم المدير التنفيذي، بناء على الطلب، بتدعيم القدرات الوطنية على تقييم وتحليل الصلات الرئيسية بين الفقر والبيئة، وتحديد استجابات السياسات لعلاج هذه الصلات. ومن شأن التعاون المعزز بين الشعب داخل اليونيب، علاوة على الشراكات المدعومة مع المنظمات داخل الأمم المتحدة وخارجها، أن تسمح لليونيب بأن يقدم مساعدات أكثر فعالية للبلدان في تضمين البيئة في صلب استراتيجيات الحد من الفقر وغيرها من خطط التنمية الوطنية، وأن يساهم في إنجاز البلدان للأهداف الإنمائية للألفية، بسبل من بينها ما يتم من خلال مشاركة اليونيب المعززة في المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، والمساهمة المعززة في تقييمات الأمم المتحدة القطرية المشتركة، وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. وستطبق الخبرة المكتسبة من تنفيذ مشروع "الفقر والبيئة المشترك بين اليونيب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي" بقدر ما يكون لها من صلة وثيقة.

٤ - تقديم المساعدة لتدعيم القدرة الوطنية على تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف

٤٦ - سيواصل المدير التنفيذي، بالتعاون الوثيق مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والشركاء الوثيقي الصلة الآخرين، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تدعيم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والامتثال لها وإنفاذها على الصعيد الوطني باتباع نهج متضافر حيثما كان ذلك وثيق الصلة. وسيستند هذا الدعم إلى الأولويات الاستراتيجية التي تحددها البلدان وسيعمل على استكمال الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية الأخرى والجهات المانحة الثنائية. كما سيولى اهتمام خاص بتعزيز بناء القدرات الوطنية والدعم التكنولوجي من أجل تنفيذ الاتفاقيات الإقليمية ودون الإقليمية والنظم القانونية التي يتحمل اليونيب بمسؤولية خاصة عنها. ويشمل ذلك اتفاقيات البحار الإقليمية التابعة لليونيب كما يشمل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالتنوع البيولوجي والمواد الكيميائية.

٤٧ - كما سيتم توجيه الأنشطة البرنامجية والمشاريع صوب النهوض بالتعاون بين تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك، من جملة أمور، في إطار مشروع الألفية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والعمل جار بالفعل في تصميم الأدوات الاقتصادية لدعم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتقييم ما يترتب على إصلاح سياسات التجارة من آثار على تنفيذها، وسيجري العمل على مواصلة تطويرها.

٥ - البيان العملي للتكنولوجيات السليمة بيئياً والإنتاج الأنظف

٤٨ - كما سيركز اليونيب، في غضون تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية، على البيان العملي للتكنولوجيات السليمة بيئياً وتنفيذها. وسيتم القيام بذلك بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والمحليين، مثل مراكز الإنتاج الأنظف، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الهيئات الوثيقة

الصلة، وستستكمل أنشطة البيان العملي بمكون تكرار قوي ونشر للخبرات المكتسبة. ومن أمثلة ذلك المبادرة الفييتنامية الجديدة التي طرحتها شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد الآفة الذكر.

٦ - السماح بالنهج المتميزة إقليمياً

٤٩ - ستستند الأنشطة البرنامجية لليونيب ومشاريعه في مجال بناء القدرات والدعم التكنولوجي إلى الاعتراف بالتنوع الثري في الحالات والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وسيعتمد اليونيب على تحالفه وتعاونه في الأقاليم ومعها من خلال مبادرات مثل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، ومبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بشأن التنمية المستدامة، وخطة عمل البيئة الإقليمية لآسيا الوسطى، وما يجري في سياق مذكرة التفاهم التي وقعها مع المفوضية الأوروبية.

٥٠ - ومن شأن ذلك أن يوفر المدخل الضرورية للتنفيذ الموجه والمتميز والمركز لبناء القدرات والدعم التكنولوجي على الصعيد الإقليمي. وسيولى اهتمام خاص بأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا. وستعمل المكاتب الإقليمية الأقوى والأفضل تجهيزاً على كفاءة وضع الأولويات وتنفيذ بناء القدرات والدعم التكنولوجي بالشكل الذي يعكس الحاجات والأولويات المختلفة للبلدان والمؤسسات المستفيدة والذي يستجيب أيضاً لمرحلة نموها الخاصة ومستويات قدراتها.

٧ - إدماج تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية في البرامج والمبادرات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية

٥١ - سيكفل اليونيب إدماج تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية على النحو الوافي في سياق الآليات والبرامج والمبادرات المخصصة العالمية والإقليمية المشتركة بين الوكالات والتي يقودها اليونيب أو يدعمها، مثل النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، وبرامج البحار الإقليمية، والشبكة العالمية لنظم مراقبة الأرض، وشبكات قاعدة بيانات معلومات الموارد العالمية، ومبادرة البيئة والأمن. وسيواصل اليونيب السعي من أجل هذا الهدف باستعمال هذه الآليات من أجل تبادل المعلومات ومن أجل التحديد المشترك لمجالات مختارة من نقل التكنولوجيا وبناء القدرات وتحديد أولوياتها وبرمجتها وتنفيذها.

٥٢ - سيواصل برنامج الكيماويات في اليونيب تعاونه مع المنظمات الأخرى المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، في الإعداد للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية ومتابعته. ومن المتوقع أن يعتمد هذا المؤتمر نهجاً استراتيجياً للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، بالاقتران مع مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في شباط/فبراير ٢٠٠٦.

دال - أنشطة إضافية

٥٣ - سيهدف اليونيب خلال فترة السنتين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ إلى تدعيم مجموعة مختارة من الأنشطة التي يجري العمل فيها في الوقت الراهن، بغية بناء قدرة المنظمة تدريجياً على تنفيذ خطة بالي

الاستراتيجية والإعداد لفترة الستين التالية. ويشمل ذلك - وإن لم يكن مقصوراً عليه - أنشطة في ميدان التمويل البيئي، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والتقييمات والدعم التالين للمنازعات، والتمويل البيئي، والتعاون بين بلدان الجنوب، وإدارة المعلومات، والإدارة البيئية الحضرية، وتحسين التعاون مع المبادرات والأقاليم المالية الدولية والبرامج القطرية الدوافع. وستعمل هذه الأنشطة الإضافية على تمكين اليونيب من اختبار النهج الجديدة والترتيبات التعاونية التي تفضي بالتدرج إلى قيام أصحاب المصلحة بتنفيذ أفضل لبناء القدرات والدعم التكنولوجي المنسقين والمعززين في البلدان كجزء من الحاجات القطرية ذات الأولوية الحسنة التحديد.

٥٤ - ويورد ما يلي، بدون رغبة في الاسهاب، بعض الإشارات إلى مسارات التعاون الجديدة التي يجري استهلالها في الوقت الراهن والتي سيتواصل استكشافها.

١ - التمويل البيئي

٥٥ - سيسعى اليونيب جاهداً إلى وضع خبرته المتنامية بسرعة في ميدان التمويل المحلي وتمويل الصون في خدمة خطة بالي الاستراتيجية. والهدف من ذلك هو إدماج التمويل البيئي في آليات التمويل الوطنية والمصادر الدولية للتمويل؛ وتعظيم تأثير التحويلات الدولية والدعم الحكومية، والعمل تدريجياً على تعبئة موارد محلية إضافية وإنشاء آليات للاستدامة الطويلة الأجل للبرامج والمشاريع.

٥٦ - ويشمل ذلك ما يلي:

(أ) مساعدة البلدان في وضع خطط واقعية لتمويل تقييمات الحاجات ذات الأولوية وتدعيم الاستدامة الطويلة الأجل في التمويل من خلال استعراضات وتحليل لإمكانات تدعيم الموارد المحلية والدولية؛

(ب) مساعدة البلدان في تضمين التمويل البيئي، طوال دورة مشروع الاستثمار، في صلب البرامج الوطنية للاستثمار والتمويل، وبرامج الجهات المانحة، وأنشطة مبادرات التمويل الدولية، في الوقت الذي تضع فيه مشاريع قابلة للتمويل ودراسات ما قبل الاستثمار؛

(ج) تحديد آليات التمويل الإضافي المطلوب ومساعدة الأقاليم، حيثما كان ذلك وثيق الصلة، في استحداث آليات تمويل بيئي مكرسة وطنية أو إقليمية.

٥٧ - ستبني هذه الأنشطة، من جملة أمور، على الخبرة المكتسبة من خلال تنفيذ برامج العمل الوطنية بموجب برنامج العمل العالمي، ومشروع تمويل الصون التابع لمرفق البيئة العالمية، ومكونات البرامج المالية والاقتصادية لشعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد التابعة لليونيب. وقد أنشأ اليونيب، من أجل هذا الغرض، فرقة عمل داخلية بشأن التمويل البيئي.

٢ - الربط بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك ما يتم من خلال تهمين خدمات النظم الإيكولوجية

٥٨ - سيواصل اليونيب الاضطلاع بأعمال تحليلية للنهوض بنهج اجتماعي واقتصادي، يشمل استعمال الأدوات الاجتماعية والاقتصادية وتهمين خدمات النظام الإيكولوجي، في التنفيذ الوطني

للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. كما سينهض اليونيب، من خلال التعاون مع الشركاء الوثيقي الصلة، بشكل أفضل من التعاون بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وإدماج تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك إدماجها في الاستراتيجيات التي يجري إعدادها قبل عام ٢٠٠٦ على النحو المحدد في وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٣ - التقييم والدعم في أعقاب المنازعات

٥٩ - كون فرع ما بعد النزاعات التابع لليونيب في الماضي القريب العهد خيرة ثمينة في العمل على الصعيد القطري مع المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، ومن خلالها. وسيواصل الفرع دعمه لتقييمات الحاجات التي تقوم بها المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة في البلدان الخارجة من منازعات، مثل، من جملة أمور، أفغانستان والعراق وليبيريا والصومال والسودان، وبلدان البلقان. وتُتبع تقييمات الحاجات بيناء للقدرة في مجالات تتراوح بين تطهير المواقع الساخنة، من خلال تدعيم أسلوب الإدارة البيئية والمؤسسات البيئية ووضع التشريعات، إلى النهوض بالتعاون البيئي الإقليمي والعالمي، ودعم المعلومات البيئية، وتقييم الأثر البيئي، والإبلاغ عن التقييم البيئي المتكامل.

٤ - معلومات لصناع السياسات: دور العلوم والرصد والتقييم.

٦٠ - من بين مقاصد خطة بالي الاستراتيجية تقوية قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على اتباع نظم إدارة بيئية محسنة، ورصد الاتجاهات البيئية، والمشاركة بشكل أفضل في تقييمات أوسع مدى مثل عملية توقعات البيئة العالمية التابعة لليونيب. ويعمل ذلك بدوره على المساعدة في تدعيم القاعدة العلمية لليونيب.

٦١ - تعمل شعبة الإنذار المبكر في اليونيب بالفعل مع الشركاء الوطنيين والإقليميين في ميادين العلوم والتكنولوجيا، المجتذيين من الحكومات والهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

٦٢ - يستهدف من نظام "الرصد البيئي الدولي" المقترح التابع لليونيب، بتأكيد القوي على بناء القدرات والدعم التكنولوجي، أن يساعد المنظمة على الاستجابة بشكل أكثر فعالية للحاجات والأولويات القطرية في مجالات تتراوح من جمع البيانات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى إقامة الشبكات وتبادل المهارات والمعارف بين الخبراء الوطنيين والعلماء الدوليين ذائعي الصيت. وقد أبلغت بعض البلدان بالفعل عن حاجاتها من بناء القدرات في هذه المجالات المتصلة بتقييمات البيئة. ويحتاج اليونيب، من أجل المضي قدما بالمبادرة، إلى مزيد من الاستجابة من البلدان، لكي يكتسب تفهما أفضل بعناصر المراقبة البيئية التي وضعت بالفعل موضع التنفيذ والمواطن التي تحتاج القدرات فيها إلى تدعيم خاص.

٥ - تدعيم التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في الإدارة البيئية الحضرية

٦٣ - يتعاون اليونيب وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) منذ أكثر من عقد في برنامج المدن المستدامة المشترك بينهما، بما في ذلك ما يتم من خلال وضع أدوات بناء القدرات من أجل الإدارة البيئية الحضرية وسلسلة تقارير توقعات البيئة العالمية بشأن المدن. وسيتم مواصلة تطوير الأنشطة المشتركة، بالجمع ما بين أعمال اليونيب المعيارية والقدرات التشغيلية لممثل الأمم المتحدة وتوفير فرص لربط المبادرات البيئية المحلية بتلك التي تجري على الصعيد الوطني، باستخدام مواطن القوة النسبية لكلتا المنطقتين.

٦ - التعاون بين بلدان الجنوب

٦٤ - سيدعم اليونيب جهوده للنهوض بالتعاون بين بلدان الجنوب في إطار خطة بالي الاستراتيجية. ولا يمكن تنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب، في عدد من الحالات، بمعزل عن التعاون بين الشمال والجنوب، وهو يتطلب نهجا ثلاثي الأبعاد. وسيوجه التنفيذ صوب الصعيد الإقليمي والبناء على ما هو قائم بالفعل، بما في ذلك ما يتم من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيتم استكشاف ترتيبات مالية مبتكرة. وسيضع اليونيب برنامج عمل شاملا قبيل موعد انعقاد الدورة الرابعة والعشرين لمجلس الإدارة، يستند، من جملة أمور، إلى مداوالات الاجتماع الاستشاري رفيع المستوى الذي أجري في جاكارتا بأندونيسيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وتقرير مشاورات جاكارتا متاح بوصفه الوثيقة الإعلامية UNEP/GCSS.IX/INF/14.

هاء - آليات التعاون والتنسيق للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧

٦٥ - سيركز اليونيب، دعماً لخطة بالي الاستراتيجية وفي إطار برنامج العمل للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، على تحسين وتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الحكومات وفيما بين الوكالات وفي داخل المنظمة. ويقدم التالي ذكره بياناً موجزاً للطرق المحددة التي سيتم بها تدعيم التعاون والتنسيق في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ويعتبر إقامة تعاون فعال مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال نظام المنسق المقيم على الصعيد الوطني مسألة بالغة الأهمية في هذا الصدد.

١ - الترتيبات الحكومية الدولية (على الصعيد العالمية والإقليمية ودون الإقليمية)

(أ) مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي - المجلس الاقتصادي والاجتماعي - الجمعية العامة

٦٦ - سيعمل مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، مدعوماً من لجنة الممثلين الدائمين في نيروبي، كهيئة رئيسية لاستعراض السياسات بشأن خطة بالي الاستراتيجية. وستقدم أمانة اليونيب، لهذا الغرض، تقارير مرحلية منتظمة إلى لجنة الممثلين الدائمين وإلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، والذي يشكل التقرير الراهن أول تقرير في هذه السلسلة. وسيقوم المجلس/المنتدى بتحديد الحاجات إلى إجراء مواءمات في السياسات والتنفيذ. كما ستقدم أمانة اليونيب تقريراً عن أنشطة بناء القدرات والدعم التكنولوجي التي تضطلع بها شتى المنظمات والهيئات في منظومة الأمم المتحدة، وذلك،

من جملة أمور، من خلال استحداث غرفة مقاصة خطة بالي الاستراتيجية وفريق الإدارة البيئية. وسُيُبقَى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أيضا للاحتياجات المالية المتصلة بخطة بالي الاستراتيجية وتنفيذها قيد الاستعراض. وسيتم استكشاف الحاجة إلى إقامة علاقة خاصة بين مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدى استصواب ذلك.

(ب) المنتديات الوزارية الإقليمية

٦٧ - ستستخدم المنتديات الوزارية في الأقاليم، ولا سيما المنتديات الوزارية البيئية، من أجل تبادل السياسات واستعراض الحاجات إلى بناء القدرات والدعم التكنولوجي وتوصيلها إلى البلدان في الإقليم. وبالمثل، سيتم تدعيم التعاون مع منتديات السياسات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى القائمة، مثل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، والاتحاد الأوروبي. وسيتم توفير مدخلات وتوجيهات والتماسها من الهيئات الرئاسية للمنتديات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الوثيقة الصلة، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة.

(ج) الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف

٦٨ - سيتم النهوض بتبادل السياسات ودعمه فيما بين مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي ومؤتمرات الأطراف في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الرئيسية، بما في ذلك اتفاقيات البحار الإقليمية وخطط عملها. وسيتم تدعيم العملية التشاورية مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الرئيسية بغية تحديد دور اليونيب وإمكاناته هو وأصحاب المصلحة الآخرين في تدعيم قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على تنفيذ أحكام الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٦٩ - ومن شأن ذلك أن يستكمل العمل بشأن تصميم أدوات اقتصادية وإصلاحات سياسات التجارة لدعم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالتنوع البيولوجي. وسيولى اهتمام خاص بمتابعة المقررات المعنية ببناء القدرات وما تم اعتماده في الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن علاقة الاتفاقية مع خطة بالي الاستراتيجية، والمقررات المتصلة ببناء قدرات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والاتفاقيات المتصلة بالمواد الكيميائية.

(د) النهوض بالتعاون بين بلدان الجنوب

٧٠ - سيقوم اليونيب بمساعدة الحكومات في بلدان الجنوب على تكثيف الجهود المبذولة صوب بناء القدرات المؤسسية، بما في ذلك ما يتم من خلال تبادل الخبرات والتجارب والمعلومات والوثائق بين المؤسسات في بلدان الجنوب. وسيتم تصميم برامج بالتعاون مع أنشطة اليونيب القائمة في مجال التعاون الفني فيما بين البلدان النامية، وبالشراكة مع أمانة مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومن خلال الآليات القائمة. ومن أمثلة ذلك شراكة الصين وأفريقيا وبرنامج عمل كاراكاس بشأن التعاون فيما بين البلدان النامية وآلية تنفيذه.

٧١ - واستعدادا للدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، عقدت مشاورات رفيعة المستوى في جاكرتا بأندونيسيا لتحديد النهج الممكنة لإدماج مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب في تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية. وأيدت المشاورات بقوة التعاون بين بلدان الجنوب كأحد الآليات الأساسية لتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية. كما حددت المشاورات دور اليونيب على أنه تحديد مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب وتنسيقها وتحفيزها وتسجيلها ببيانها وتيسيرها والتوسط بشأنها واستهلاكها، بما في ذلك تقاسم المعلومات والتوعية بشأن إمكانات التعاون بين بلدان الجنوب وتحديد أفضل الممارسات. وحث الاجتماع على النظر في إمكانات التعاون بين بلدان الجنوب عند وضع تقييمات الحاجات وتحديد الأولويات.

٢ - التنسيق فيما بين الوكالات

٧٢ - يتكرر الإعراب في كافة أجزاء خطة بالي الاستراتيجية عن الحاجة إلى التنسيق على الصعيد لوطني مع المبادرات والبرامج القائمة مثل فريق الإدارة البيئية، والمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، ومرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وموئل الأمم المتحدة. ويسلم اليونيب بأن تحقيق تقدم بشأن التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية أمر بالغ الأهمية لنجاح خطة بالي الاستراتيجية. وسيولى اليونيب خلال فترة السنتين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ تركيزا رئيسيا على تعزيز التعاون مع الشركاء الوثيقي الصلة من الأمم المتحدة على الصعيد القطري، لا سيما من خلال نظام منسق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقيم، والعمليات التي تحكمها المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، بما في ذلك إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية.

٧٣ - وبالمثل، سيتم مواصلة السعي إلى التعاون الفعال مع ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وآليات تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك تلك التي طالب بها مؤتمر القمة العالمي للألفية لعام ٢٠٠٥. وستهدف المشاورات إلى تحديد فرص التكامل، والبرمجة المشتركة، وبناء التضافر، وتجنب ازدواجية الجهود.

(i) الشراكة الاستراتيجية مع مرفق البيئة العالمية

٧٤ - سيواصل اليونيب التشاور مع مرفق البيئة العالمية، بغية تدعيم التعاون في إطار خطة بالي الاستراتيجية. وستؤخذ التطورات الحديثة العهد الوثيقة الصلة بإطار تخصيص الموارد في الاعتبار خلال هذه المشاورات، بما في ذلك ما يتصل منها بالبرامج الإقليمية. وفي نفس الحين، ستضطلع شعبة مرفق البيئة العالمية في اليونيب بتحليل للصلات القائمة في مرفق البيئة العالمية التي تمكن الأنشطة في عدد مختار من البلدان من التركيز بصفة خاصة على وضع السياسات، والدعم المؤسسي، والتدريب. كما ستستكشف كيفية تكملة التقييمات الذاتية للقدرات الوطنية التي يقوم بها الصندوق، لكي تشمل نطاقا كاملا من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الجوهرية. وسيتم تعزيز مشروع شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد في اليونيب الممول من الصندوق، والرامي إلى إنشاء آلية غرفة مقاصة من أجل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، لكي يدعم خطة بالي الاستراتيجية وينهض بتبادل الخبرات والمعلومات في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

(ب) تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيب

٧٥ - أبرم اليونيب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مذكرة تفاهم تشمل التعاون على جميع المستويات، لا سيما بشأن بناء القدرات والدعم التكنولوجي. وتوفر المذكرة إطارا وظيفيا وإداريا يتم التعاون من خلاله.

٧٦ - وتدعو مذكرة التفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إعداد خطة عمل كل سنتين - تعمل كأساس للتعاون ويقوم الرئيسان التنفيذيان باستعراضها كل سنتين. كما تدعو إلى عقد اجتماعات سنوية على مستوى رفيع لتبادل المعلومات وتحديد فرص القيام بجهود تآزرية وتحديد مجالات التعاون الجديدة. وتدعو، بالإضافة إلى ذلك، إلى تحديد حلقات اتصال على مستوى المقرر الرئيسي والمستوى الإقليمي وعلى مستوى المسؤولين عن الإشراف على تنفيذ مذكرة التفاهم.

٧٧ - بدأ اليونيب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحليل إمكانية التعاون في تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية في أقاليم وبلدان عديدة. كما يسعى اليونيب جاهدا إلى تدعيم التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عدد من برامج لبناء القدرات، وعلى سبيل المثال منتديات شراكة القدرات بحلول عام ٢٠١٥ وشبكات بناء القدرات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مثل شبكة التعلم العالمية.

٧٨ - ومن المجالات الأخرى الجديرة بالذكر شبكة المعلومات والتعلم بشأن القدرات بحلول عام ٢٠١٥، التي تشمل النهوض بحلقات التشبيك المشتركة، أو مراكز الامتياز، والأنشطة. وسيواصل اليونيب، جنبا إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، توسيع نطاق مبادرة "دعم أصحاب المشاريع من أجل البيئة والتنمية" دعما لخطة بالي الاستراتيجية.

٧٩ - ستستخدم خبرة التعاون المكتسبة حتى الحين، وإن تكن محدودة، ولا سيما تلك المتعلقة بتنفيذ مشروع الفقر والبيئة المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيب وتقييم حاجات خطة بالي الاستراتيجية المشترك في ست بلدان أفريقية، وتلك المستندة إلى تحليل لمواطن القوة النسبية للمنظمتين، خلال فترة السنتين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ بغية وضع نماذج تعاون فعالة، والاستفادة من نظام المنسق المقيم على الصعيد الوطني. وقد يتم إنشاء منتديات مشتركة للسياسات، يمكن لها أن تتعلم من بعضها البعض وأن تتوصل إلى مواقف مشتركة بشأن القضايا موضع الاهتمام المتبادل، من أجل كفالة إدماج خبرة اليونيب في توصيل خدمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد الدولي، وأن يستطيع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك مكاتبه القطرية، أن يستعين باليونيب في تنفيذ مهام محددة.

(ج) تحديد أولويات أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعمليات التنمية الوطنية، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر، في سياق العمليات الحكومية من المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة

٨٠ - أعيقت مشاركة اليونيب في المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، مثلما هو الحال بالنسبة للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بفعل الافتقاد إلى حضور قطري لليونيب. إن المشاركة في تقييمات الأمم المتحدة القطرية المشتركة وفي عمليات إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تعتبر كثيفة الوقت والموارد على حد سواء. لقد كانت الخبرة المكتسبة حتى الحين في مختلف الأقاليم مختلطة وكانت فعالة

على وجه الخصوص في تلك البلدان التي يوجد لليونيب فيها حضور قطري لمتابعة التطورات اليومية على الصعيد الوطني، أو في البلدان التي يوجد فيها حضور مستمر لليونيب بسبب دعم اليونيب لاستجابة الأمم المتحدة المتلاحمة لحالة ما بعد النزاع أو ما بعد الكوارث. وقد أسفرت المشاركة النشطة لليونيب على الصعيد العالمي في السنوات الأخيرة عن عدد من المقترحات المحددة بشأن كيفية تحسين مشاركة اليونيب في المجموع الإنمائية للأمم المتحدة، بما في ذلك ما هو مذكور في الفقرات التالية.

٨١ - تنطوي عضوية اليونيب في المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة ضمناً، من جملة أمور، على دعم تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية العون المعتمد في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ من جانب المنتدى رفيع المستوى بشأن التقدم المشترك نحو تعزيز التنمية والفعالية: التجانس والترابط والنتائج، وعلى إدماج استراتيجيات معينة لتضمين نوع الجنس في صلب الاهتمامات على الصعيد الوطني. وسيواصل اليونيب المشاركة بشكل أنشط على الصعيد القطري، ولا سيما فيما يتعلق بوظائفه المعيارية، والأدوات التقليدية للإدارة البيئية، وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وسيتم مواصلة السعي إلى ذلك، من جملة أمور، من خلال وضع نماذج لزيادة التعاون مع جميع الشركاء؛ ومن خلال المساهمة، بحسب الصلة، في نظام منسق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقيم؛ ومن خلال مشاركة أنشط من خلال المكاتب الإقليمية في إعداد التقييمات القطرية المشتركة وفي أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر. والتقييمات القطرية المشتركة أداة هامة في تحديد الثغرات في القدرات القطرية بشأن الإدارة البيئية، بما في ذلك ما يتصل بالسياسات الأخرى (مثل السياسات في مجالات الطاقة والمالية والمجالات الاقتصادية الكلية، والتجارة والصناعة) التي تؤثر بشكل حرج على التنمية المستدامة. وسيهدف اليونيب إلى كفالة تضمين البيئة في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، باعتبارها الأطر الاستراتيجية المشتركة للأنشطة التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

٨٢ - ومن شأن مشاركة اليونيب المعززة في التقييم القطري المشترك، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والعمليات الإنمائية الوطنية، كعضو في فرق الأمم المتحدة القطرية، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن تساعد على تحديد مجالات الأولوية لأنشطة خطة باي الاستراتيجية. وبالنظر إلى توطيد مؤتمر القمة العالمي لأهمية الأهداف الإنمائية للألفية والتحرك صوب إعداد خطط قطرية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، فمن المتوقع أن تقدم فرق الأمم المتحدة القطرية المساعدة إلى الحكومات في إعداد تلك الخطط. وسيعمل اليونيب مع تلك الفرق القطرية لكفالة تحديد الحاجات من القدرات المتصلة بالبيئة وإدراجها في الأنشطة القطرية للأمم المتحدة.

٨٣ - سيواصل اليونيب طرح اقتراحه بإنشاء فريق عامل في إطار مجموعة برامج المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، استجابة للقرار الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين بشأن استعراض السياسات الشامل الثلاثي السنوات لتعزيز مشاركة منظومة الأمم المتحدة بأسرها في الأنشطة على الصعيد القطري، بما في ذلك ما يتم بواسطة الوكالات غير المقيمة، ومواصلة المشاركة في عمل المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة بشأن بناء القدرات.

(د) النهوض بالتضافر مع برامج بناء القدرات في وكالات الأمم المتحدة والوكالات الحكومية الدولية الأخرى

٨٤ - سيتم مواصلة بذل الجهود من أجل إدماج تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية في برامج التعاون مع المؤئل، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وهيئات أخرى.

٨٥ - وعلى سبيل المثال، سيتعاون اليونيب أيضا مع البنك الدولي وجهات أخرى بغية النهوض بتضمين العناية بالبيئة في صلب ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وفي مواصلة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وسيتم، من خلال برنامج تحالف المدن، تدعيم المكون البيئي في أنشطة تنمية المدن وورقات استراتيجية الحد من الفقر في الحضر.

(هـ) فريق الإدارة البيئية

٨٦ - طلب المدير التنفيذي، آخذا في اعتباره نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، إلى الرؤساء التنفيذيين للوكالات وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف دعم إعادة تنشيط فريق الإدارة البيئية وإعادة تركيز اختصاصاته. وقام المدير التنفيذي من أجل ذلك بصياغة عدد من الاقتراحات لكي تتم مناقشتها في الاجتماع الأول لفريق الإدارة البيئية المعاد تشكيله، نوجزها فيما يلي. من شأن إعادة تنظيم الفريق أن يمكنه من المساهمة بفعالية في تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية. وتهدف جهود المدير التنفيذي إلى كفالة أن يصبح فريق الإدارة البيئية آلية تنسيق ذات حجية ورفيعة المستوى من خلال المشاركة الرفيعة المستوى. ولن يقيم الفريق صلات وثيقة مع المنتدى البيئي الوزاري العالمي فقط وإنما مع الهيئات القيادية للوكالات الأعضاء وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف أيضا، بما في ذلك لجنة التنمية المستدامة. ومن شأن ذلك أن يعمل، من جملة أمور، على تيسير الإبلاغ الشامل عن التعاون والتنسيق على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها في سياق خطة بالي الاستراتيجية.

٨٧ - ومن ثم سيقوم اليونيب بتدعيم دور فريق الإدارة البيئية وأنشطته بغية كفالة التكامل بين ما يقوم به اليونيب من عمل بشأن بناء القدرات والدعم التكنولوجي وبين عمل الوكالات المتخصصة والمنظمات وهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وسيولى اهتمام خاص بالتعاون والتضافر ما بين الوكالات في سياق تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٨٨ - سيعمل فريق الإدارة البيئية كأداة وآلية مشتركة بين الوكالات بشأن التفاعل والتشبيك الاستراتيجيين، ولا سيما بالنسبة لتحديد الفجوات والحاجات ومواطن التكامل. وسيوفر الفريق منطلقا للنهوض بالاعتبارات المتصلة بخطة بالي الاستراتيجية في عمل الوكالات الأعضاء فيه على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. وسينشئ فريق الإدارة البيئية لهذا الغرض فرق لإدارة القضايا بشأن خطة بالي الاستراتيجية. وسيوفر هذا الفريق بطريقة منهجية استشارات منتظمة عن أنشطة بناء القدرات والدعم التكنولوجي ذات الصلة الوثيقة بخطة بالي الاستراتيجية على صعيد المنظومة. وسيخصص فريق الإدارة البيئية سنويا بندا على جدول أعماله عن دور منظومة الأمم المتحدة بأسرها ومساهمة أعضائه في تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية.

٨٩ - وسيتم استعراض التقدم المحقق في تنفيذ تلك المقترحات في تقارير لاحقة عن نتائج جهود اليونيب لتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية ونماذج هذا التنفيذ.

٣ - التنسيق داخل أمانة اليونيب (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧)

٩٠ - توفر خطة بالي الاستراتيجية منطلقاً للتنسيق الداخلي والنهوض بالتضافر وتبادل المعلومات داخل اليونيب. وتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية بمثابة ولاية لها تأثيرها على جميع شعب وبرامج اليونيب، ويساهم فيها اليونيب بأكمله. لقد تم إنشاء حلقات وصل لخطة بالي الاستراتيجية في شعبة تنفيذ السياسات البيئية (بناء القدرات) وشعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد (الدعم التكنولوجي). ويجري حالياً استعراض لطريقة عمل اليونيب فيما يتصل بإدارة المشاريع، وشؤون الموظفين والتمويل، استناداً إلى النتائج المحققة، وسيتم إعداد تنقيح لنماذج عمل المنظمة. ويواصل فريق عامل مشترك بين الشعب بشأن التنفيذ الكفء لخطة بالي الاستراتيجية عمله.

(أ) الرصد

٩١ - سينشئ اليونيب، بالتعاون مع البلدان المستفيدة والشركاء، نظاماً شفافاً لرصد حافظة بناء القدرات والدعم التكنولوجي الخاصة باليونيب، وتحديد الطلبات القادمة سنوياً بشأن بناء القدرات والدعم التكنولوجي والإبلاغ عنها، ووضع أولويات لتقييم الحاجات، والفجوات القائمة وتحليل مواطن النجاح والضعف والدروس المستفادة. كما سيجري مواصلة تطوير نظم الرصد والإبلاغ المستندة إلى النتائج في إطار خطة بالي الاستراتيجية، وذلك من جملة أمور من أجل تقييم أثر الاستجابات لتقييمات الحاجات الوطنية المحددة الأولوية.

(ب) تدعيم المكاتب الإقليمية

٩٢ - سيكفل المدير التنفيذي أن يكون باستطاعة شبكة المكاتب الإقليمية لليونيب أن تساعد بكفاءة المؤسسات والمنتديات البيئية الإقليمية ودون الإقليمية في تيسير تجهيز تقييمات الحاجات الوطنية المحددة الأولوية من بناء القدرات والدعم التكنولوجي وتنفيذها واستعراضها والإبلاغ عنها. وسيتم مواصلة الأخذ بالتعاون والتنسيق فيما بين الوكالات في هذا السياق بنشاط.

(ج) قاعدة بيانات بناء القدرات والدعم التكنولوجي

٩٣ - استهل اليونيب مشروعاً تجريبياً لوضع نموذج أصلي لقاعدة البيانات في عام ٢٠٠٤ وقدمه إلى مجلس إدارة اليونيب في دورته الثالثة والعشرين. ولقاعدة البيانات في شكلها الراهن صلات تقوم على الإنترنت بقواعد البيانات الوثيقة الصلة في مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وسيتم مواصلة تطوير قاعدة البيانات وتوسيع نطاقها، بغية النهوض بتنفيذ منسق لحافظة اليونيب بشأن بناء القدرات والدعم التكنولوجي، وضمان هذا التنفيذ، على الصعيد الوطني، وتزويد البلدان باستشرفة منتظمة عن جميع أنشطة اليونيب في هذه الميادين.

(د) غرفة مقاصة خطة بالي الاستراتيجية

٩٤ - من الوظائف الرئيسية التي يقوم بها اليونيب التوسط بشأن التعاون بين البلدان المستفيدة والجهات المانحة والوكالات الإنمائية وغير ذلك من أصحاب المصلحة، مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل مساعدة البلدان في معالجة حاجاتها المتصلة بخطة بالي الاستراتيجية. وسيقوم اليونيب، من خلال تنفيذ الأنشطة المقترحة في الورقة الحالية، بتجميع معرفة متعمقة وشاملة بشكل تدريجي عمن يعمل في مجالات بناء القدرات البيئية والدعم التكنولوجي في البلدان، وما الذي يقوم به. وسيتم استحداث وظيفة غرفة مقاصة باستخدام تلك المعلومات للجمع ما بين العرض والطلب. وسيطلب إلى فريق الإدارة البيئية أن يساهم في هذه الوظيفة التوسعية. وستقوم غرفة مقاصة بناء القدرات التابعة لليونيب بتحديد شكل أدائها الوظيفي من خلال عملية تقييم للحاجات من أسفل إلى أعلى واستعراض داخلي لقواعد البيانات الوثيقة الصلة القائمة ونظم تتبع المشاريع، وذلك من أجل تلبية حاجات المستخدمين الأوليين لغرفة المقاصة. كما سيتيسر النفاذ إلى التعاون الذي تم التوسط بشأنه في إطار خطة بالي الاستراتيجية والدروس المستفادة من تلك المساعي من خلال غرفة المقاصة.

٩٥ - يسلم اليونيب بأن استحداث غرفة مقاصة يوفر دعماً فعالاً لقيام جميع الفعاليات بتنفيذ متجانس ومتلاحم لبناء القدرات والدعم التكنولوجي على الصعيد الوطنية والإقليمية، والمحافظة على استمرارها، يتطلب كمية حمة من الموارد، حتى عند البناء على غرف المقاصة المتاحة بالفعل على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية.

(هـ) التركيز على الدعم التكنولوجي

٩٦ - سيتم النهوض بما يقوم به اليونيب من عمل في ميدان الدعم التكنولوجي، وتعزيز هذا العمل. وسيولى اهتمام خاص بالحاجة إلى الدعم التكنولوجي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإمكاناته، وإلى استحداث منتجات مالية جديدة لدعم نقل التكنولوجيا، والنهوض بالتعاون بين بلدان الجنوب في ميدان التكنولوجيات السليمة بيئياً. وسيتم تقوية الدعم التكنولوجي في مجال التقييم البيئي والإنذار المبكر لكفالة استناد الإبلاغ البيئي إلى أفضل البيانات والمعلومات المتاحة.

(و) دور وحدة التنسيق بشأن الدعم التكنولوجي

٩٧ - ستقوم وحدة التنسيق بشأن الدعم التكنولوجي في شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد، ولا سيما في المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية التابع للشعبة، بوضع استراتيجية التنفيذ بالتشاور مع الشعب الأخرى. وستستجيب هذه الاستراتيجية للعوامل التالية التي تؤثر على نشر التكنولوجيات السليمة بيئياً واعتمادها:

(أ) تحدث معظم عمليات نقل التكنولوجيا كتعامل مباشر بين بيوت الأعمال، مما يتطلب من اليونيب أن ينظر في صلاتها، من ناحية، مع الجهات القائمة باستحداث التكنولوجيات السليمة بيئياً والجهات القائمة بتوريدها والجهات المتلقية للتكنولوجيا، وفيما هو متاح له من فرص ومن مجالات مناسبة لدعم عمليات نقل التكنولوجيا؛

(ب) وتحديد المجالات المناسبة ومجالات القيمة المضافة التي يملكها اليونيب في توفير الدعم التكنولوجي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم له فائدته على وجه الخصوص للبلدان النامية. وينبغي أن يبنى الاختيار على الخبرة الموجودة داخل اليونيب، والشراكات القائمة والشبكات المنشأة، مثل المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف؛

(ج) وتوافر التمويل حاجز رئيسي أمام نقل التكنولوجيا، وهو الأمر الذي يعالجه اليونيب بالفعل من خلال الشراكات مع القطاع الخاص، مثل ما يتم من خلال ما طرحه من مبادرة التمويل ومبادرة تمويل الطاقة المستدامة. وستعطي الأولوية لتوسيع نطاق العمل على استحداث منتجات مالية جديدة لدعم نقل التكنولوجيا؛

(د) التعاون بين بلدان الجنوب له دور رئيسي يقوم به في الدعم التكنولوجي، واستحداث مزيد من الصلات الأفقية والشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص. ويمكن بناء ذلك حول العلاقات التجارية القائمة بشأن التكنولوجيات السليمة بيئياً، دعماً للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وحول الآليات القائمة مثل فرق العمل الإقليمية المشتركة لمبادرة التمويل لليونيب التي تشرك المصارف التجارية بشأن قضايا الاستدامة؛

(هـ) وإقامة توازن بين التنفيذ الإقليمي ودون الإقليمي والوطني. ويملك اليونيب مواطن قوة خاصة في النهوض بالتعاون وتنفيذ البرامج المشتركة على الصعيد الإقليمي. وسيتعين اتباع توازن فعال بين الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمي لكفالة أقصى تأثير للموارد المحدودة المتاحة لليونيب. وتعتبر المكاتب الإقليمية لليونيب في أفضل وضع لكفالة التضافر المذكورة في شتى أقسام هذه الوثيقة، ما أن يتم تحديد الأولويات المناسبة من أجل تحقيق استخدام أكثر كفاءة لموارد المنظمة الشحيحة. وسيتم تدعيم المكاتب الإقليمية لليونيب لكفالة وضع النهج السعودي الذي تدعو إليه خطة بالي الاستراتيجية موضع التنفيذ.

رابعاً - استراتيجية تعبئة الموارد في الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧

٩٨ - طلب مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي، بموجب المقرر ١/٢٣ المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أن يضع استراتيجية لتعبئة الموارد وأن ينسق مع وكالات التمويل الأخرى، بحسب ما يتطلبه الأمر، لكفالة التنفيذ الفوري والمستدام لخطة بالي الاستراتيجية. ودعا المجلس، بموجب نفس المقرر، الحكومات التي يكون بوسعها أن تقدم الموارد المالية الإضافية الضرورية للتنفيذ التام لخطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات أن تفعل ذلك.

ألف - مساهمات الحكومات تشمل مساهمات إضافية مخصصة

٩٩ - تنص خطة بالي الاستراتيجية على أنه "ينبغي لمجلس الإدارة، من أجل تبيان تضمين الدعم التكنولوجي وبناء القدرات في صلب اهتمامات اليونيب، أن يستخدم صندوق البيئة من أجل هذه الأنشطة، مع الأخذ في الاعتبار بطابع الاحتياجات التمويلية المتطور، بما في ذلك ما يحدث على الصعيد الإقليمي. وينبغي أن تكون الموارد المخصصة لهذه الأنشطة قابلة للتنبؤ بها وتدعم عناصر برنامجية أخرى". ومن الواضح أن الحكومات ستظل أكثر الفعاليات أهمية في كفالة الموارد المالية الوافية

والمستقرة والقابلة للتنبؤ بها من أجل أنشطة اليونيب في تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية. وقد حدد المدير التنفيذي هدفا يتمثل في استخدام ٣٥ في المائة على الأقل من صندوق البيئة لفترة السنتين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ من أجل التنفيذ المباشر لخطة بالي الاستراتيجية. وسيتم رصد المساهمات المقدمة لتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية والإبلاغ عنها، من خلال مواصلة تطوير قاعدة بيانات خطة بالي الاستراتيجية (أنظر الوارد آنفاً).

١٠٠ - كما أن المساهمات الإضافية المخصصة من قبل الحكومات المانحة دعماً لمجالات برنامجية ذات أولوية ومكونات مختارة من خطة بالي الاستراتيجية تعتبر هامة أيضاً وستلتمس وتُكفل من خلال زيادة عدد مخصصات خطة بالي الاستراتيجية في اتفاقات الشراكة الثنائية. وستوجه الجهود صوب توسيع قاعدة المانحين داخل القطاعين الحكومي وغير الحكومي وتحفيز جمع الأموال بشكل خلاق، بما في ذلك التعاون مع مجتمع الأعمال، والجمهور العام، واستخدام الإنترنت.

١٠١ - سيتبع اليونيب، فيما يبذله من جهود مع القطاع الخاص لجمع الأموال، مقررات مجلس الإدارة ذات الصلة وقواعد ولوائح الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك المتعلقة باستخدام شعار اليونيب والمبادئ التوجيهية بشأن التعاون فيما بين الأمم المتحدة ومجتمع الأعمال. كما سيطبق هدف المدير التنفيذي بشأن نسبة ٣٥ في المائة على المساهمات المخصصة والثنائية.

باء - التعاون مع مرفق البيئة العالمية

١٠٢ - سيواصل اليونيب تطوير تعاونه مع مرفق البيئة العالمية من خلال الشراكة الاستراتيجية المذكورة آنفاً، المستهدفة للعمل مع الصندوق على دعم البلدان في تلبية حاجاتها من بناء القدرات في إطار الأجزاء الوثيقة الصلة من خطة بالي الاستراتيجية.

جيم - الاستخدام المنسق لأموال برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية

١٠٣ - سيسعى اليونيب جاهداً، من جملة أمور، كما سبق بيانه، إلى تنفيذ أنشطته بشأن بناء القدرات والدعم التكنولوجي على الصعيد الوطني بطريقة متلاحمة ومنسقة. وسيقوم اليونيب، استجابة للطلبات المقدمة، بمساعدة البلدان في استحداث منطلقات للدعم المنسق من جانب الجهات المانحة سعياً إلى تلبية مجموعة من الشواغل الوطنية ذات الأولوية التي تعزز بشكل بالغ من تأثير التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وسينطوي ذلك على شكل أفضل من تنسيق وتخطيط وتنفيذ الأنشطة البرنامجية من جانب المنظمة والجهات المانحة، بما في ذلك جمع الأموال.

١٠٤ - كما سيعمل اليونيب على وضع استراتيجية لجمع الأموال من مصارف التنمية الإقليمية، من منظمات مثل مصرف البلدان الأمريكية للتنمية ومؤسسة التنمية الأندية، والمؤسسات المالية الدولية. كما ستوجه الشراكات القائمة مع الجهات المانحة الثنائية صوب تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية.

دال - تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك مصادر التمويل المبتكرة

١٠٥ - ينبغي استكمال جهود اليونيب في جمع الأموال الخارجية وتحسين إدارة الموارد المتاحة بأنشطة تقوم بها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لتعظيم الموارد التي يمكن أن تقوم

بجسدها داخلياً. وينبغي أن تؤدي جهود اليونيب أيضاً إلى تضافر وتعاون محسنين بين مصادر التمويل الخارجية وفقاً للحاجات المحددة ذات الأولوية من بناء القدرات والدعم التكنولوجي. ورغم أن المسؤولية عن تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية تقع في نهاية الأمر على عاتق الحكومات الوطنية، فإن الدعم الخارجي مطلوب. وتقييمات الحاجات التي سيتم وضعها في إطار خطة بالي الاستراتيجية وسيلة من الوسائل الهامة للنهوض بتكامل آليات التمويل القطاعية القائمة التي يضطلع بها ضرب من المنظمات الدولية والثنائية وغير الحكومية في شكل استجابة دولية أكثر تجانساً.

١٠٦- كما ستدعى البلدان إلى استكشاف مصادر مبتكرة للتمويل، تتمشى مع تلك المقترحة من أجل تطوير وتمويل الأهداف الإنمائية للألفية. وسيتم، من خلال تضمين تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية في صلب الجهود الإنمائية الوطنية، مثل ورقات استراتيجية الحد من الفقر، التماس دعم من الميزانيات للقطاع البيئي.

١٠٧- وسيقوم اليونيب، بالنسبة للأغراض المتعلقة بتعبئة الموارد، بتنفيذ الأعمال الرئيسية التالية:

(أ) تيسير الحوار المتواصل بين اليونيب والحكومات بشأن تمويل خطة بالي الاستراتيجية والأنشطة البرنامجية الوثيقة الصلة، وتشجيع الحكومات على زيادة المدفوعات الطوعية لصندوق البيئة من أجل خطة بالي الاستراتيجية، بما في ذلك ما يتم في إطار العديد من برامج الشراكة التي استهلتها الجهات المانحة الثنائية مع اليونيب؛

(ب) مواصلة تدعيم التعاون مع مرفق البيئة العالمية، وتوجيه موارده، حيثما كان ذلك وثيق الصلة، صوب تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية؛

(ج) مساعدة البلدان في وضع خطط واقعية ومحددة الأولويات لبناء القدرات الوطنية والدعم التكنولوجي وربطها بالجهات المانحة، ومواردها الخاصة، وبالمؤسسات المالية الدولية، وبالشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

(د) العمل بشكل استراتيجي على تخطيط وتنظيم شراكات مالية وبرنامجية مع آليات التمويل الإقليمية والعالمية، مثل صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، وحساب الأمم المتحدة الإنمائي، وبعض الصناديق الإقليمية؛

(هـ) استكشاف إمكانية تدعيم اللجان الوطنية لليونيب من أجل استثارة الوعي باليونيب وخطة بالي الاستراتيجية والبيئة، والنهوض بالأنشطة الوثيقة الصلة التي يقوم بها اليونيب، وزيادة تحسين صورة اليونيب في مختلف البلدان، ومن ثم إمكانية تحفيز دعم مالي أفضل من الحكومات.

خامساً - ملاحظات ختامية

ألف - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧: فترة انتقالية

١٠٨- ستكون فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ فترة انتقالية وتعلمية فيما يتعلق بتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية. فستعمل على تمكين اليونيب من تجميع الخبرة الضرورية للعمل كميسر فعال لتنفيذ الخطة. وستقوم باختبار ووضع الطرائق والمفاهيم التشغيلية لتمكين جميع الشركاء من العمل معا بفعالية

على معالجة حاجات البلدان ذات الأولوية. وستولى الأولوية لمعالجة الشواغل البيئية الوطنية التي لها تأثير رئيسي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكفالة أن تكون جميع أنشطة اليونيب المضطلع بها على الصعيد الوطني متآزرة وتساهم في تحديد حاجات البلدان ذات الأولوية.

١٠٩- سيكون لوضع تقييم مجد للحاجات التي توفر منطلقا متلاحما من أجل قيام جميع أصحاب المصلحة ببناء القدرات والدعم التكنولوجي بشكل متجانس وموجه، وفقا للحاجات ذات الأولوية المتبعة في كافة أجزاء حكومات بأكملها دور مركزي في فترة السنتين. ومن شأن ذلك أن يتطلب استحداث آليات تعاونية فعالة، وتعزيز مشاركة اليونيب في عمليات إصلاح الأمم المتحدة وفي المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، وتبسيط أنشطة المنظمة ذاتها في بناء القدرات والدعم التكنولوجي وفقا للأولويات القطرية الحسنة التحديد.

١١٠- سيتم تعزيز الإدارة المالية لليونيب وقدرته الإشرافية استنادا إلى التوصيات المتوقعة لاستعراض إدارة اليونيب. وسيتم كذلك تدعيم الرصد والإبلاغ المستنديين إلى النتائج. ومن الواضح أن تنفيذ الطابع الشامل للولاية الممنوحة بموجب المقرر المتخذ بشأن خطة بالي الاستراتيجية يتطلب مزيدا من إعادة توجيه الطريقة التي يعمل بها اليونيب، بما يمكنه من أن ينفذ أنشطة بناء القدرات والدعم التكنولوجي على أرض الواقع بشكل أفضل، في الوقت الذي يفرض فيه بوظائفه الأخرى. ويتعين نشر تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية في كافة أجزاء المنظومة، ويتطلب ذلك بعض المواءمات الهامة في الطريقة التي يصرف بها اليونيب عمله. وسيتم استهلال إعادة توجيه هذه خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بهدف تجهيز اليونيب بالتدرج للاستجابة للولاية بطريقة فعالة.

باء - ما بعد الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧

١١١- ما أن يتم تحديد حاجات البلدان وأولوياتها واعتمادها من قبل المنتديات الوطنية الوثيقة الصلة، فسيتمثل التحدي في معالجتها بالتدرج بطريقة منسقة وعلى مراحل، ومن ثم تعديل تقييم الحاجات من خلال عملية تفاعلية وتكرارية- التعلم من خلال الممارسة. كما سيتمثل التحدي في إشراك أصحاب المصلحة الآخرين في الجهود المبذولة لربط وتنسيق أنشطتهم المخصصة بشأن بناء القدرات والدعم التكنولوجي بالحاجات المعرب عنها. وسيكون لاستحداث آليات فعالة لتنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيب دور محوري في هذا المسعى.

١١٢- ويتمثل أحد الأدوات الداعمة في هذا المسعى في مواصلة تطوير الملامح البيئية الوطنية، والعمل، من جملة أمور، على تحديد القضايا البيئية التي لها تأثير رئيسي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحديد قيمة السلع والخدمات البيئية. ومن المتوخى أن تدعم تلك الملامح البيئية عملية تحديد الأولويات، ليس فقط على الصعيد الوطني وبالنسبة للأنشطة التي يضطلع بها اليونيب على الصعيد القطري، وإنما بالنسبة للأنشطة التي يضطلع بها أيضا الكثير من الشركاء الإنمائيين. وستعمل تلك الملامح، من خلال تحديثها المنتظم، على مساعدة البلدان في تحديد تلك القضايا البيئية التي لها تأثير رئيسي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي لها عائد طيب على الاستثمار، وتحديد أولويات العمل. وستظل إدارة المعرفة أحد الميادين الرئيسية لمساهمة اليونيب في تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية.

١١٣ - وبذلك، يمكن أن يتوقع بأن تزداد بالتدرج ما للصلة بين الفقر والبيئة والصلة ما بين الصحة والبيئة - باعتبارهما مساهمتين رئيسيتين في الثروة الاجتماعية ولهما معدل عائد مرتفع على الاستثمار - من أهمية في تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية. وبالمثل، من المتوقع أيضا أن يظهر التنسيق والتعاون بشكل أفضل ما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على الصعيد الوطني عائدا على الاستثمار وزيادة في الأهمية.

١١٤ - سيكون للتعاون الأعمق والأشمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك ما يتم دعماً للبلدان في إنجازها للأهداف الإنمائية للألفية، أولوية رئيسية فيما بعد ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧.

١١٥ - ومن ثم سيكون تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية بمثابة عملية تفاعلية مع المشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك ممثلي المجتمع المدني، والمجتمع العلمي، والقطاع الخاص. وسيتم اتباع نهج تزايدية. وسيتم إبقاء تنفيذ النماذج التنفيذية قيد الاستعراض المستمر مع إدخال تعديلات عليها بحسب الاقتضاء، وذلك، من جملة أمور، من أجل الاستجابة للحاجات والأولويات الناشئة للبلدان المشاركة والمؤسسات البيئية الوطنية والإقليمية الوثيقة الصلة.

١١٦ - وتوفر عمليات الإعداد الوشيجة في منتصف عام ٢٠٠٦ للمدخلات في استراتيجية الأمين العام لسنتي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ وما يعقب ذلك من عمليات لوضع برنامج عمل اليونيب للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ فرصة لا تقدر بثمن لإدماج خطة بالي الاستراتيجية بشكل أوثق في الإطار التشغيلي لأنشطة اليونيب.

١١٧ - سيقوم المدير التنفيذي بإحاطة الحكومات علما بانتظام بالخطوات المتخذة لتدعيم اليونيب لتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية، بما في ذلك ما يتم من خلال التقارير التي تغطي، من جملة أمور، المجالات التالية:

- (أ) التعاون المحسن مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وتفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيب؛
- (ب) الكيفية التي تستفيد بها خطة بالي الاستراتيجية من الميزة النسبية لأصحاب المصلحة الآخرين - الأمم المتحدة والجهات المانحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص - في تنفيذ الجهود الدولية المتجانسة في بناء القدرات والدعم التكنولوجي وفقا للحاجات القطرية ذات الأولوية الحسنة التحديد؛
- (ج) الكيفية التي يدعم بها اليونيب مجالات ميزته النسبية، بما في ذلك ما يتم من خلال تزويد الحكومات بقائمة بالخبرات التي يمكن الحصول عليها من اليونيب بشأن بناء القدرات والدعم التكنولوجي؛
- (د) الكيفية التي يمكن النهوض بها بتقسيم المهام فيما بين الجهات الفاعلة العديدة على أساس فعالية الكلفة فيما يتعلق بهدف تعظيم التضافر وتجنب التداخل والازدواجية؛
- (هـ) النجاح - أو الافتقار إليه - في تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية من خلال أمور من بينها، الرصد والإبلاغ المستنديين إلى النتائج.